

يقول محدداً ومثيراً لإشكالية المصطلح:

«هذه كلمة مشكلة قد اضطرت فيها الأقاويل، حتى قال بعض أهل اللغة: أظنها من الكلام الذي درج ودرج أهله ومن كان يعلمه»<sup>(4)</sup>.

ولا ريب أن الزمخشري هنا لا يقصد حرفية الحكم بأن الكلمة ودلالاتها قد انقرضت، ولكنه فقط يشير إلى درجة الاضطراب الدلالي حولها، مما يجعلها كلمة مفتوحة على مختلف أنواع التأويلات والتفسيرات، وكل تفسير إن هو إلا اجتهاد يسلك طريق الاحتمال والإمكان - كما يقول ابن فارس - الذي وقف موقف المحتار من هذه الكلمة أيضاً<sup>(5)</sup>.

وهذا الاضطراب الدلالي يبلغ حدّاً تسقط معه كل شروط المعنى المقتن، فكلمة (كذب) تشير إلى جدول دلالي متنوع ومختلف، بل إنها قد لا تعني أي معنى، وإنما تشير فقط وتكون علامة حرة لا يقيدتها أي قيد، وفي ذلك قال الشيخ أبو علي الفارسي عارضاً المسألة عرضاً منطقياً: «الكذب ضرب من القول، وهو نطق، كما أن القول نطق، فإذا جاز في القول الذي الكذب ضرب منه أن يتسع فيه فيجعل غير نطق، جاز في الكذب أن يجعل غير نطق»<sup>(6)</sup>. فالكذب - إذن - صوت لغوي مطلق الدلالة أشبه ما يكون بلغة الصمت ولغة الحيوانات التي تدل دلالة مبهمة، لا يفك لغزها إلا بالتأويل والتفسير.

وهي مثلما تكون صوتاً مطلق الدلالة فإنها أيضاً تكون كلمة قاطعة الدلالة، وتأتي (كذب) بمعنى وجب، ومن ذلك ما يروى